National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

الأمانة العامة

قسم الترجمة

أبرز ما ورد في مراكز الأبحاث والدراسات العالميّة

تقرير أسبوعي

فهرس المحتويات

خطوات التطبيع التركي مع النظام 2

يني شفق 2

اللاجئون يعودون إلى المربع الأول في أحسن الأحوال 4

دويتشة فيليه (دي دبليو) 4

التقارب بين سوريا وتركيا مطروح على الطاولة 6

أسيوشيتد برس 6

وفاة "السيدة الثانية" في سوريا تهزّ نظام الأسد 9

معهد واشنطن 9

السوريون في لبنان عالقون في طي النسيان 13

فورين بوليسي 13

قمتان متبارزتان تُظهران الحاجة إلى حشد الدعم العربي بشأن أوكرانيا 17

معهد واشنطن 17

ملاحظة: جميع الآراء والمواد الواردة في هذا التقرير تُعبر عن كاتبها أو ناشرها فقط

خطوات التطبيع التركي مع النظام

يني شفق

(اللغة التركية) 09 تموز 2024

نص المقال: أفادت صحيفة تركية أن المحادثات بين تركيا والنظام السوري بهدف تطبيع العلاقات ستبدأ تحت إشراف روسيا، على أن ينتج عنها لقاء على مستوى وزراء الخارجية.

وبحسب صحيفة (Yeni Şafak) المقربة من الحكومة التركية، فإن "المحادثات ستبدأ تحت رعاية روسيا في إطار تطبيع العلاقات مع سوريا."

وأضافت الصحيفة في خبرها أنه "بعد اجتماع المسؤولين الأتراك والسوريين بشأن التطبيع، من المتوقع أن تكون المرحلة التالية من المحادثات على مستوى وزراء الخارجية."

وأشارت الصحيفة إلى إمكانية أن "تبدأ سلسلة من الاجتماعات الفنية في الفترة المقبلة بتنسيق من روسيا. كما يشار إلى أنه في الفترة المقبلة ستزداد وتيرة الاتصالات بين تركيا وسوريا."

وكشفت صحيفة (Türkiye) أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس النظام السوري بشار الأسد قد يلتقيان بحلول أيلول المقبل، مشيرة إلى أنه من المتوقع أن يعقد اللقاء في روسيا أو العراق أو إحدى دول الخليج.

وفي وقت سابق، صرّح الرئيس التركي على متن الطائرة خلال عودته من كازاخستان أنه يمكن أن يلتقي برئيس النظام السوري عبر دعوته إلى زيارة تركيا بالتنسيق مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وأجاب أردوغان على أسئلة الصحفيين على متن الطائرة في طريق عودته من زيارة كازاخستان، وأجرى تقييمات حول القضايا المدرجة على جدول الأعمال، بما في ذلك اجتماعه المحتمل مع بشار الأسد.

وبحسب الصحيفة، أكد أردوغان في حديثه إلى الصحفيين على أنه "قد ندعو الأسد بالتنسيق مع بوتين. ومن المهم القضاء على الهياكل الإرهابية بشكل جماعي، وبناء مستقبل سوريا. إن بناء البنية التحتية الديمقراطية في سوريا وتحقيق السلام الشامل له أهمية كبيرة."

وأضاف: "ذكرت يوم الجمعة أننا يمكن أن نبدأ عملية جديدة مع سوريا. قد تكون لدينا دعوة للسيد بوتين وبشار الأسد. إذا استطاع السيد بوتين زيارة تركيا، فقد يكون هذا بداية لعملية جديدة".

المصدر: ترجمة موقع بلدي نقلاً عن يني شفق

اللاجئون يعودون إلى المربع الأول في أحسن الأحوال

دويتشة فيليه (دي دبليو)

جينيفر هوليز

(اللغة الانجليزية) 07 تموز 2024

نص المقال: عندما اعتقلت القوات التركية عبد القادر بصمجي في مارس من هذا العام، لم يكن هناك أي سبيل لهذا اللاجئ السوري لأن يصل إلى الصراف الآلي في إسطنبول لسحب مدخراته قبل أن يتم نقله إلى مركز الترحيل . بعد أيام على ذلك، وصل الشاب ذو ال 25 عاما إلى الحدود ما بين تركيا والحدود الشمالية لسورية في منطقة إدلب . يضحك بصمجي بمرارة عندما يتم سؤاله فيما إذا تم تعويضه بسبب خسارة عمله وشقته ومدخراته. يقول:" لم يعوضني أحد". ويضيف أن السلطات التركية لم تطلب منه على الأقل أن يغطي مصاريف ترحيله منه شخصيا . سوف يحاول بصمجي العودة إلى حياته كلاجئ في إسطنبول في أي لحظة إذا توفر له مال للعودة هناك . ولكن بعد عشر سنوات من فراراه من منزله في مدينة حلب بعد الاحتجاجات ضد الرئيس السوري بشار الأسد، يجد نفسه مرة أخرى في سوريا وليس معه أكثر مما كان في جيبه يوم اعتقاله .

يقول نانار حواش كبير محللي الشئون السورية في مجموعة الأزمات الدولية:" في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة والعقوبات وعدم وجود إعادة إعمار والوصول المحدود إلى الخدمات الأساسية وفرص العمل فإن العودة إلى سوريا تعني العودة إلى المربع الأول ."

في أعقاب اندلاع الحرب في سوريا عام 2011، فإن حوالي 3.6 سوري هربوا إلى تركيا .

ولكن لم يبق جميعهم هناك، وقد لاحظت الجماعات الحقوقية زيادة ملحوظة في عمليات الترحيل القسري .

منذ يناير من عام 2023، فإن أكثر من 57000 سوريا رُحّلوا إلى منطقة إدلب، آخر معقل قوي للمعارضة والميليشيات في سوريا .

كما أصبحت هذه المنطقة معروفة باقتصادها وظروفها الإنسانية الصعبة التي زادت بشكل كبير بعد الزلزال الذي وقع في فبراير 2023 .

بالنظر إلى ارتفاع معدل البطالة في المنطقة، لم يتمكن بصمجي من إيجاد عمل دائم وهو حاليا يعمل في وظائف مختلفة في حقل البناء. يقول:" إن الدخل لا يكفي لتغطية نفقاته ." كما أنه غير قادر على الالتحاق بأسرته في حلب، لأن المدينة تقع تحت سيطرة القوات السورية منذ فترة طويلة .

يقول بصراحة:" في أحسن الأحوال، سوف يجبروني على الانضمام إلى الجيش حيث سوف أُقتل أو أقتِل سوريين آخرين، وفي أسوأ الأحوال سوف أختفي وأموت في السجن ."

في سوريا، الرجال تحت سن ال 42 يخدمون في الجيش لفترة زمنية غير محددة .

يقول الحواش:" لا يعني التجنيد فقط أن حياة الرجال في خطر، ولكن هناك تأثيرات كبيرة على العائلة برمتها ماليا حيث تتعرض للعبء المالي المتمثل في وجود فرد مجند في العائلة حيث أن الراتب الذي يتقاضاه لا يغطي المواد الأساسية من الغذاء ."

"هناك محادثات حاليا في دمشق بهدف تخفيف مخاوف العائدين فيما يخص التجنيد والقضايا الأمنية ."

ولكن هناك جوانب أخرى من المحتمل أن تستمر في الحد من أعداد العائدين من الذكور .

في حين أن العديد من السوريين خسروا ممتلكاتهم خلال الحرب بسبب الدمار ومصادرة الممتلكات وعدم وجود الوثائق، فإن العائدين معرضون للخطر بشكل خاص .

ويضيف حواش:" الدعم المالي للعائدين شبه معدوم ."

وقد ذكرت المفوضية السامية للاجئين أن سوريا ليست مكانا آمنا بشكل كاف .

ذكرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن هناك الآلاف من العائدين قسرا أو طوعا تعرضوا للاعتقال بعد عودتهم من تركيا ولبنان .

الوضع في لبنان مختلف حيث تتشارك البلاد ما يقرب من 400 كم من الحدود مع المناطق السورية التي تقع تحت سيطرة الأسد .

يقول محسن المصطفى الباحث في الشأن الأمني والعسكري في سوريا في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية في إسطنبول:" الأمن العام اللبناني يمول رحلات العودة إلى الحدود بعد أن يتفق على أسماء العائدين مع نظام الأسد."

وعلى الرغم من حقيقة أن السلطات اللبنانية قالت مرارا أن عودة اللاجئين السوريين هي طوعية بشكل كامل، إلا أن مركز وصول لحقوق الإنسان في بيروت وثق 763 حالة من الترحيل القسري إلى سوريا عام 2023، و433 حالة ما بين يناير ومايو من العام الحالي 2024 .

أحدهم يبلغ من العمر 27 عاما واسمه طراد اعتقل بسبب عدم امتلاكه تصريح إقامة رسمي. يقول والده ممدوح البالغ من العمر 63 عاما:" طلبت السلطات مبلغ 750 مليون ليرة لبنانية أي حوالي 8500 دولار أمريكي للإفراج عنه ."

في جميع الحالات، وبعد أن تم دفع المبلغ وجاء لاصطحاب ابنه، أخبرته السلطات أن طراد قد تم ترحيله إلى سوريا .

يعلق آماله اليوم على منظمات حقوق الإنسان والأمم المتحدة. كلا الجهتين دعتا السلطات في لبنان وتركيا مرارا إلى ضمان ألا يتوجه التمويل تجاه اختراق حقوق الإنسان وأن الصراع في سوريا يجب أن يحل بالطرق السياسية.

المصدر: ترجمة مركز الشرق العربي نقلاً عن دويتشة فيليه (دي دبليو)

التقارب بين سوريا وتركيا مطروح على الطاولة

أسيوشيتد برس

آبي سويل & سوزان فر ايزر

(اللغة الانجليزية) 12 تموز 2024

نص المقال: ألمح الرئيسان التركي رجب طيب أردوغان والسوري بشار الأسد مؤخرًا بأنهما مهتمان في استعادة العلاقات الدبلوماسية التي شهدت انقطاعا لأكثر من عقد من الزمان . قال أردوغان إنه يأمل في ترتيب لقاء مع الأسد قريبا لأول مرة منذ قطع العلاقات بين البلدين عام 2011 مع تصاعد حدة الاحتجاجات الشعبية ضد الحكومة والقمع الوحشي الذي واجهتها به قوات الأمن في سوريا والذي تحول إلى حرب أهلية لا زالت مستمرة حتى يومنا هذا .

متحدثا في قمة الناتو يوم الخميس، قال أردوغان أنه دعا الأسد قبل أسبوعين إما للقدوم إلى تركيا أو لعقد اجتماع في مكان ثالث، وأنه كلف وزير الخارجية التركي بمتابعة الموضوع .

دعمت تركيا جماعات المعارضة السورية التي كانت تسعى للإطاحة بالأسد والتي لا زالت تحتفظ بقوات في مناطق سيطرة المعارضة في الشمال الغربي، وهي نقطة حساسة بالنسبة لدمشق .

هذه ليست المرة الأولى التي تجري فيها محاولات لتطبيع العلاقات بين الدولتين، ولكن المحاولات السابقة باءت بالفشل .

وإليكم هنا ما قد تبدو عليه الأمور هذه المرة :

ماذا جرى في المحادثات الأخيرة :

روسيا، أحد أقوى الداعمين لحكومة الأسد والتي تملك علاقات قوية أيضا مع تركيا، تضغط بقوة من أجل استعادة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين .

في ديسمبر 2022، عقد وزراء الدفاع التركي والسوري والروسي محادثات في موسكو، وهي الأولى على المستوى الوزاري بين الخصمين سوريا وتركيا منذ 2011. كما توسطت روسيا في عقد اجتماعات بين المسؤولين السوريين والأتراك العام الماضي .

ومع ذلك، تعثرت المحادثات واستمر المسؤولون السوريون في انتقاد الوجود التركي في شمال غرب سوريا. وقال الأسد في مقابلة أجرتها معه سكاي نيوز العربية في أغسطس بأن الهدف من تصريحات أردوغان هو "إضفاء شرعية على الاحتلال التركي في سوريا ."

ما المختلف الآن :

يبدو أن روسيا تعمل مرة أخرى على الدفع باتجاه المحادثات، ولكن هذه المرة، العراق، الذي يشترك في الحدود مع كل من تركيا وسوريا، يعرض التوسط، كما فعل في السابق بين الخصمين اللدودين في المنطقة السعودية وإيران .

قال آرون لوند، وهو زميل في مركز سنشتري إنترناشونال بان العراق ربما اتخذ هذه المبادرة كطريقة لرفع الضغط عن تركيا لقمع حزب العمال الكردي (با كا كا)، وهي جماعة انفصالية كردية شنت تمردا ضد تركيا منذ الثمانينات ولديها قواعد في شمال العراق .

وقال لوند إنه من خلال التقارب مع سوريا، فإن بغداد ربما تحاول أن "تخلق شكلا من أشكال الانخراط الإيجابي مع الأتراك، وتأجيل المشكلة وتفادي تهديد التدخل."

كما انه يمكن القول إن الوضع الجيوسياسي في المنطقة قد تغير مع الحرب في غزة والخشية من اندلاع صراع أكبر. يقول أزغور أونلوهيسارسيكلي، وهو محلل الشئون التركية ومدير صندوق مارشال الألماني في أنقرة، بأن كلا الدولتين ربما تشعران بانعدام الأمن ويسعيان لتحالفات جديدة في مواجهة التأثيرات الإقليمية المحتملة للحرب.

ما الذي تريده كل من تركيا وسوريا :

من جانب أردوغان، كما يقول ونلوهيسارسيكلي فإن محاولة التواصل ربما تكون مدفوعة جزئيا بمشاعر العداء المتزايدة للسوريين في تركيا. ويأمل أردوغان بالوصول إلى اتفاق ربما يمهد الطريق لعودة ما يقرب من 3.6 مليون لاجئ سوري يعيشون في البلاد .

من الجانب السوري، فإن عودة العلاقات مع تركيا ربما تشكل خطوة أخرى تجاه العزلة السياسية التي يعيشها الأسد في المنطقة وذلك بعد أكثر من عقد قضاه منبوذًا بسبب قمع حكومته الوحشي للاحتجاجات التي اندلعت عام2011 وجرائم الحرب التي وقعت بعد ذلك .

وعلى الرغم من الخلاف حيال الوجود التركي في شمال غرب سوريا، فإن لكل من دمشق وأنقرة مصلحة مشتركة في محاصرة الحكم الذاتي للجماعات الكردية في شمال شرق سوريا .

يقول أونلوهيسارسيكلي "بان تركيا ربما تشعر بالقلق بأن الوضع الأمني في شمال شرق سوريا ربما يسوء في حالة انسحبت القوات الأمريكية المتمركزة حاليا هناك كجزء من التحالف الذي تشكل ضد داعش. ويضيف أن ذلك ربما يستدعي من تركيا أن تتعاون أو على الأقل أن تنسق مع سوريا من أجل إدارة مرحلة ما بعد انسحاب الولايات المتحدة ."

يقول جوزيف ضاهر، وهو باحث سويسري من أصل سوري وأستاذ زائر في معهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا، بأن الحكومتين تأملان الحصول على مكاسب اقتصادية متواضعة من خلال التقارب. وأضاف بأنه ومع عدم توقف التجارة بالمطلق، إلا أنها تجري الآن من خلال وسطاء، في الوقت الذي ستمسح به استعادة العلاقات الدبلوماسية استئناف التجارة الرسمية وتجعل حركة التجارة أكثر مرونة.

آفاق التوصل إلى اتفاق:

يتفق المحللون على أنه من غير المرجح أن تؤدي المحادثات إلى انسحاب تركي شامل من شمال غرب سوريا، الأمر الذي دعت إليه دمشق من أجل حصول أي تغير حقيقي في الظروف الموجودة على الأرض على المدى القريب .

يقول لوند:" ورغم أن مصالح الدولتين تتداخل فعليا إلى حد كبير، إلا أن هناك خلافات رئيسة وهناك الكثير من الضغائن والمرارة بينهما. وهو الأمر الذي ربما يعرقل حتى الوصول إلى اتفاقات حتى على المستوى الأدنى، كل من أردوغان والأسد ربما يريدان انتظار نتائج الانتخابات الأمريكية، التي ربما تحدد مستقبل الوجود الأمريكي في المنطقة، وذلك قبل الوصول إلى أي اتفاق ."

يقول لوند:" على المدى الطويل فإن المنطق على الأرض يملي وجود تعاون تركي سوريا بشكل من الأشكال.. إنهم جيران في نهاية المطاف. إنهم عالقون مع بعضهم البعض والجمود الحالي لا يفيدهم ."

يتفق أونلوهيسارسيكلي بأنه من غير المرجح بأن يتم التوصل إلى صفقة كبيرة من خلال المحادثات الحالية، ولكن تقدم الحوار يمكن أن يقود إلى "شكل ما من أشكال بناء الثقة بين الطرفين ."

يقول ضاهر بأن النتيجة الأكثر ترجيحا للمحادثات هي الوصول إلى "اتفاقات أمنية" ما بين الطرفين، ولكن لن يصل الأمر إلى حد انسحاب تركي شامل من سوريا على المدى القصير، خاصة وأن جيش الحكومة السورية أضعف من أن يكون في وسعه السيطرة على شمال غرب سوريا كاملًا لوحده .

ويضيف:" إنه غير قادر بمفرده على استعادة الشمال الغربي من سوريا، إنه بحاجة إلى اتفاق مع تركيا ."

كيف ينظر الناس إلى اتفاق محتمل بين تركيا وسوريا :

في تركيا وفي المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في سوريا، ينظر الكثيرون إلى احتمال التقارب بشكل إيجابي. وفي شمال غرب سوريا، من ناحية أخرى، اندلعت احتجاجات ضد إمكانية تطبيع العلاقات ما بين أنقرة – التي نصبت نفسها سابقا كحام للمعارضة السورية – ودمشق . كما ينظر الأكراد في سوريا إلى التقارب المحتمل بحالة من الخوف. قالت السلطات الكردية في شمال شرق سوريا في بيان صدر عنها بأن المصالحة المرتقبة سوف تكون "مؤامرة ضد الشعب السوري وشرعنة واضحة للاحتلال التركي" للمناطق ذات الأغلبية الكردية والتي استولت عليها قوات مدعومة تركيا.

المصدر: أسيوشيتد برس

وفاة "السيدة الثانية" في سوريا تهزّ نظام الأسد

معهد واشنطن

إريك يافورسكي , أندرو جيه. تابلر

(اللغة الانجليزية والعربية) 16 تموز 2024

نص المقال: على الرغم من صعوبة التمييز بين الحقيقة والخيال داخل نظام الأسد في كثيرٍ من الأحيان، سيشكل موت لونا الشبل على الأرجح نذيرًا لحدوث المزيد من التغييرات الداخلية عند هذا المنعطف الدولي الحساس.

في 5 تموز/يوليو، أعلنت الحكومة السورية وفاة لونا الشبل، وهي مديرة "المكتب السياسي والإعلامي" التابع للرئيس بشار الأسد. لكن لا يزال السبب الدقيق لوفاتها غير واضح، فقد ذكرت الحكومة أنها "انحرفت عن الطريق" في حادث سير، إلا أن علاماتٍ أخرى تشير إلى أنها ربما تكون قد تعرضت للاغتيال.

غالبًا ما يصوّر النظام نفسه على أنه حامي الأقليات في سوريا، وكانت الشبل أحد أعضائه الدروز الأعلى رتبة. فقد أدى دعمها العلني لحملة القمع الوحشية التي شنها الأسد منذ أكثر من عقدٍ من الزمن إلى صعودها السريع جدًا داخل النظام، بما في ذلك تولّي الملفات التي تتجاوز بكثيرٍ المسائل الإعلامية والدخول في علاقة غرامية مشاع عنها مع الرئيس نفسه.

وبعد حادثة الوفاة الغامضة التي تعرضت لها الشبل والإعلان في أيار/مايو عن أن السيدة الأولى أسماء الأسد تعاني من سرطان الدم النخاعي الحاد - وهي معركتها الثانية مع السرطان منذ عام 2018 – يزداد احتمال حدوث المزيد من التغييرات الداخلية على ما يبدو، مع ما يترتب عن ذلك من آثار محتملة على كلٍ من بنية النظام والجهود العربية المستمرة للتعامل مع دمشق.

صعود الشبل والخصومات

وُلدت الشبل عام 1975 في عائلة درزية في السويداء، وعملت كمراسلة لقناة "الجزيرة" قبل أن تنتقل إلى التلفزيون السوري في عام 2010. وهناك، لفتت انتباه النظام بسبب تغطيتها المؤيدة بقوة للأسد في خلال الأيام الأولى من انتفاضة عام 2011. وبعد فترة وجيزة، تم تعيينها كمسؤولة صحافية في القصر الرئاسي، حيث عملت مع الشخصية البارزة منذ وقت طويل في مجال الاتصالات بثينة شعبان.

ارتقت الشبل بسرعة في الرتب، وتجاوزت ملفاتها مجال الاتصالات. ففي كانون الثاني/يناير 2014، كانت تجلس بشكلٍ بارزٍ خلف وزير الخارجية السوري في "مؤتمر جنيف الثاني" حول مستقبل البلاد. ويبدو أن الأسد سمح لها أيضًا بالاتصال بضباط الجيش على الأرض وتقديم المشورة بشأن العمليات العسكرية.

في عام 2016، تزوجت الشبل من عمار ساعاتي، وهو عضو في البرلمان وزميل معروف لشقيق الرئيس ماهر الأسد الذي يتولى قيادة الجيش، والذي غالبًا ما تعمل "فرقته الرابعة المدرعة" إلى جانب الأفراد العسكريين الإيرانيين ووكلاء الميليشيات في سوريا. وقد ساهمت هذه الصلة في إصدار قرار الحكومة الأمريكية بفرض العقوبات على الزوجين في آب/أغسطس 2020، حيث تم وصفهما بأنهما "من كبار المسؤولين الحكوميين" المرتبطين بالفظائع الجماعية بموجب "قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا."

في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، قام الأسد بترقية الشبل إلى منصب المستشارة الخاصة للرئيس. فبينما كانت دمشق تنفّذ حملةً للانضمام مجددًا إلى "جامعة الدول العربية" بعد مرور عقدٍ من العزلة الدبلوماسية، عملت الشبل كواحدة من أبرز مستشاريه في هذه القضية، وكانت تجلس خلفه في "القمة العربية" المنعقدة في جدة في أيار/مايو 2023 عندما أعلن عن عودة سوريا إلى الجامعة. كما أنها أدت دورًا رئيسيًا ضمن الوفود المرافِقة للأسد في المشاركات الدولية الكبرى، بما في ذلك رحلته إلى الصين عام 2023.

تشير التقارير إلى أن صعود الشبل تسبب في بروز خصومٍ لها داخل الدائرة المقرّبة من الأسد. فقد عملت زوجة الرئيس لسنواتٍ (وهي سنية من عائلة الأخرس البارزة في حمص) على إخراجها من القصر في ظل انتشار شائعاتٍ عن علاقة غرامية مع الأسد، وإشارة وسائل التواصل الاجتماعي إلى الشبل بشكلٍ متكررٍ على أنها "السيدة الثانية" في سوريا. كما أن بثينة شعبان، وهي أول مديرة للشبل في القصر، أصبحت تعارض وجودها، ربما لأنها تعتبرها منافسةً أصغر سنًا منها (وقد برزت شعبان في البداية كمترجمة اللغة الإنجليزية لوالد بشار، حافظ الأسد، في التسعينيات).

من خلال العمل في قلب النظام، أصبحت الشبل نفسها عضوًا من النخبة. فبالإضافة إلى دورها في القصر، افتتحت مطعم "ناش كراي " (Nash Kray)الروسي الفاخر في وسط مدينة دمشق في عام 2022 - وهي خطوة جديرة بالملاحظة نظرًا إلى التكهنات حول روابطها الأخرى بروسيا. وبالإجمال، تُقدَّر ثروتها بـ"عدة ملايين من الدولارات."

الوفاة الغامضة واستجابة النظام

على وسائل التواصل الاجتماعي السورية، تكهّن كلٌ من وسائل الإعلام المستقلة والمواطنون الأفراد حول سبب وفاة الشبل منذ الإعلان عنه للمرة الأولى. فزعم البعض أن سيارتها من نوع "بي إم دبليو" صدمتها سيارة مصفحة، مما دفعها باتجاه منتصف الطريق؛ واعتبر آخرون أن الصور المسربة والوصف الرسمي لحطام السيارة يشيران إلى التستر على عملية اغتيال. كما أثيرت الشكوك حول التقارير التي تفيد بأنها توفيت في المستشفى بعد علاجها من إصاباتٍ في الرأس.

حتى الآن، لم يظهر أي دليل قاطع يؤكد بالضبط كيفية وفاتها، مما يتماشى مع حالات الوفاة (والاغتيال) السابقة التي تعرّض لها أعضاء النظام الأساسيون. ويمكن تصنيف معظم التفسيرات المعقولة لسبب استهدافها ضمن فئتين، مع أن الأسئلة والتناقضات التي لم يتم حلها لا تزال كثيرة:

1 .التنافس بين إيران وروسيا في سوريا. لقد اختفى شقيق الشبل العميد ملهم الشبل منذ ثلاثة أشهر، وذلك بعد تسريبه معلوماتٍ عن الأنشطة العسكرية الإيرانية في سوريا بحسب المزاعم. فكان هذا العميد يعمل سابقًا كملحق عسكري لدى بيلاروس، أي حليفة روسيا الوثيقة، لكن دوره الحالي محاط بالسرية. وقد جاء اختفاؤه بعد تصاعد الهجمات الإسرائيلية التي استهدفت شخصيات بارزة تابعة لإيران و"حزب الله" في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك الهجوم البارز الذي وقع في 1 نيسان/أبريل بالقرب من السفارة في دمشق. ولم يعاود هو وزوجته الظهور حتى الآن.

في الوقت نفسه، طورت لونا علاقاتها الخاصة مع كبار المسؤولين الروس، وسعت بحسب التقارير إلى نقل عائلتها بأكملها إلى سوتشي في الأسابيع الأخيرة. وعلى غرار شقيقها، تزعم بعض المصادر أنها سربت مضمون لقاءات بشار مع الإيرانيين حول القضايا العسكرية. ويتكهن آخرون بأن قرب زوجها من ماهر الأسد منحه إمكانية الوصول بشكلٍ وثيقٍ إلى المعلومات الاستخبارية المتعلقة بإيران، مما دفع القصر إلى عزل الزوجين على مدى الأشهر الثلاثة الماضية وإقالته من منصبه في "جامعة دمشق" في حزيران/يونيو. فوفقًا لهذه الطريقة من التفكير، ربما اعتبر الأسد أو داعموه الإيرانيون أن الشبل وعائلتها يشكلان تهديدًا لمكافحة التجسس في ظل استمرار الضربات الإسرائيلية.

2 .تجاوُز الشبل لحدودها. تشير التقارير إلى أن الشبل وساعاتي عملا بشكلٍ وثيقٍ مع خضر علي طاهر، وهو زميل السيدة الأولى الذي أصبح الآن مهمشًا والذي أسس شركة الاتصالات "إيماتيل .(Emma Tel) "فيُزعم أن الثلاثة انخرطوا في أنشطة اقتصادية من دون علم بشار وأسماء، بما في ذلك إجراء تحويلات دولية كبيرة خارج سوريا عبر عقاراتٍ في الإمارات العربية المتحدة وروسيا. وإذا كان ذلك صحيحًا، ربما اعتقد الأسد وزوجته أن الشبل كانت مخادعة وغير مخلصة من خلال تجاوز تفويضها ومتابعة مشاريع لم يؤذَن بها. ففي هذا السيناريو، ربما يكونان قد دبّرا موتها كتحذيرٍ موجّهٍ على مستوى النظام باتباع قواعدهما أو مواجهة مصيرٍ مماثل. وبدلًا من ذلك، قد تكون العلاقة الغرامية المزعومة بين الشبل وبشار ومعرفتها الحميمة لأنشطته جزءًا من العوائق التي تطلبت التخلص منها.

كما أن رد فعل النظام على وفاتها كان ملحوظًا. فقد أشارت التقارير إلى أن أحد المسؤولين الدروز – وهو رئيس الأمانة العامة للقصر الرئاسي منصور عزام - زار الشبل في المستشفى وحضر جنازتها، لكن لم تتم ملاحظة وجود سوى عدد قليل من الشخصيات الأخرى في النظام، ولم يوضع أي علم سوري فوق نعشها كما جرت العادة مع كبار المسؤولين المتوفين. وبالكاد قامت وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية التابعة للنظام بتغطية الحادث وتداعياته، كما لم يُصدر بشار بعد أي تصريحات شخصية عن الشبل، على عكس عادته بعد وفاة كبار المسؤولين الآخرين. وسرعان ما دُفنت الشبل في دمشق بدلًا من مسقط رأسها في محافظة السويداء، حيث دعت الاحتجاجات الدرزية إلى الإطاحة بالأسد منذ آب/أغسطس 2023.

التداعيات

على الرغم من صعوبة التمييز بين الحقيقة والخيال داخل نظام الأسد في كثيرٍ من الأحيان، ربما تنذر وفاة الشبل بحدوث المزيد من التغييرات عند هذا المنعطف الحساس، حيث تعيد الدول العربية التعامل بشكلٍ رسميٍ مع دمشق وتستعد واشنطن لتجديد عقوبات "قيصر" قبل انتهاء صلاحيتها في كانون الأول/ديسمبر. فعلى سبيل المثال، تُذكّر وفاة الشبل بأن الشخصيات الأخرى غير العلوية التي أُحضِرت إلى قلب النظام العلوي بعد انتفاضة عام 2011 قد تخرج قريبًا من المشهد السياسي - بطريقةٍ أو بأخرى. وتشمل هذه الشخصيات السيدة الأولى أسماء، التي عيّنها بشار لإدارة الأنشطة الاقتصادية الخاصة بالنظام في عام 2019، خلفًا لابن خاله رامي مخلوف. وهي تخضع الآن للعلاج بعد التعرض لنوبة ثانية من السرطان.

من المؤكد أن وفاة الشبل في حد ذاتها لن تثير على الأرجح التوترات الطائفية – فأحد أسباب دفنها في دمشق هو أن المتظاهرين الدروز في محافظة السويداء التي تنتمي إليها اعتبروها رهن الأسد. إلا أن استمرار خروج الشخصيات غير العلوية قد يزيد من حصة الطائفة داخل النظام لتعود إلى مستوياتها ما قبل الانتفاضة، مما قد يؤدي إلى تأجيج الاضطرابات على نطاقٍ أوسع في المستقبل.

ربما تكون وفاة الشبل أيضًا بمثابة تحذيرٍ وجّهه كبار عناصر النظام و/أو داعموهم الإيرانيون، وهو مرتبطٌ على الأرجح بتصاعد الضربات الإسرائيلية في وقتٍ سابقٍ من هذا العام. أو ربما حدث ذلك ببساطة لأنها تعرف الكثير من المعلومات عن الرئيس ودائرته، وكان لا بد من التخلص منها لأسبابٍ أخرى. وفي كلا الحالتين، قد يكون القصد من هذه الاغتيالات هو ضمان الانضباط الداخلي بينما تتعامل الدول العربية وتركيا وحتى أوروبا مع دمشق من أجل معالجة قائمة طويلة من القضايا، وبينما تفكر واشنطن في احتمال الانسحاب من شمال شرق سوريا.

المصدر: معهد واشنطن

السوريون في لبنان عالقون في طي النسيان

فورين بوليسي

داريو صباغي

(اللغة الانجليزية) 09 تموز 2024

نص المقال: في 2 أيار/مايو، سافرت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين إلى بيروت مع الرئيس القبرصي نيكوس كريستودوليدس. كانوا هناك لإبرام صفقة بقيمة 1.07 مليار دولار مع الحكومة اللبنانية المؤقتة لدعم «الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي» للبلاد وكبح الهجرة غير الشرعية للاجئين السوريين إلى قبرص.

أدت زيادة عدد المهاجرين السوريين الوافدين بالقوارب إلى قيام الحكومة القبرصية مؤقتًا بتعليق تسيير جميع طلبات اللجوء من قبل المواطنين السوريين في منتصف نيسان/أبريل. وفقًا لبيانات الأمم المتحدة، وصل 3,481 سوريًا إلى قبرص بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو من هذا العام، وصلت الأغلبية الساحقة إلى البلاد عن طريق البحر من تركيا ولبنان وسوريا، على الرغم من عبور جزء أصغر عن طريق البر من الجزء الذي تسيطر عليه تركيا من شمال قبرص.

تأتي أزمة اللاجئين المتجددة في أوروبا في الوقت الذي يواجه فيه السوريون في لبنان عداءً متزايداً من سكان البلاد وحكومتها.

فرَّ اللاجئون السوريون إلى لبنان المجاور منذ بدء الحرب الأهلية السورية عام 2011. اليوم يقدر أن ما بين 1,5 مليون إلى 2 مليون لاجئ سوري يعيشون في لبنان، وفقًا للحكومة، وما يقارب 800,000 مسجلون رسمياً كلاجئين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. على الرغم من أن بعض اللاجئين السوريين يعملون في قطاعي الزراعة والبناء، إلا أن 9 من كل 10 يحتاجون إلى مساعدة إنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية، وفقًا لتقارير المفوضية.

مع تدهور الوضع الاقتصادي والسياسي في لبنان على مدى السنوات الخمس الماضية، أصبح اللاجئون السوريون كبش فداء سهل لمشاكل البلاد. في الأشهر الأخيرة، واجهوا العنف وكراهية الأجانب من بعض المواطنين اللبنانيين – وكذلك الاعتقالات وعمليات الإخلاء والتعذيب والترحيل على أيدي الدولة.

والنتيجة هي أن اللاجئين السوريين يشعرون بأنهم محاصرون بين الحلم البعيد المتمثل في الاستقرار في أوروبا، والجو العدائي في لبنان، والخوف من الترحيل إلى وطنهم – والذي قد يكون حكماً بالإعدام.

منذ عام 2022، سعى لبنان إلى العودة الطوعية للاجئين السوريين، مدعياً أن مساحات شاسعة من سوريا أصبحت الآن آمنة. كما أشارت الدولة، التي تعاني من أزمة اقتصادية حادة، إلى العبء المالي المتمثل في استيعاب العديد من المهاجرين – على الرغم من مساهمة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد الأوروبي بمليارات الدولارات لمساعدة اللاجئين السوريين واللبنانيين المستضعفين. كما عززت إعادة قبول سوريا في جامعة الدول العربية العام الماضي جهود الإعادة إلى الوطن.

أثارت عملية "العودة الطوعية" للسوريين في لبنان انتقادات من المدافعين عن حقوق الإنسان، حيث يكافح اللاجئون لاتخاذ قرارات عودة مستنيرة وسط سياسات الحكومة اللبنانية المقيدة، والتمييز، ومحدودية الوصول إلى الخدمات العامة، وعدم كفاية المعلومات حول وضع حقوق الإنسان الحالي في سوريا. طلبت بيروت سابقًا من المفوضية التوقف عن تسجيل اللاجئين السوريين في عام 2015 وفرضت لوائح إقامة صارمة على السوريين.

ومع ذلك، فإن الإعادة إلى الوطن ليست طوعية دائماً، حيث أن سياسة لبنان الأكثر صرامة تجاه اللاجئين السوريين تشمل أيضاً عمليات الترحيل القسري. تشير الحكومة إلى قرار مجلس الدفاع الأعلى لعام 2019، وهو هيئة تقدم المشورة للحكومة بشأن شؤون الأمن القومي والدفاع، والذي بموجبه يمكن للسلطات اللبنانية إعادة أي سوري دخل لبنان بشكل غير منتظم بعد 24 نيسان/أبريل 2019.

تصاعدت عمليات الترحيل بشكل كبير في عام 2023. لم تستهدف عمليات الترحيل التي تشوبها معاملة مسيئة وتمييزية موثقة، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية والتعذيب، السوريين الذين وصلوا إلى لبنان بعد تاريخ نيسان/أبريل 2019 فحسب، بل استهدفت أيضاً أولئك الذين وصلوا في وقت سابق وتم تسجيلهم لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

في غضون ذلك، تضغط بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مثل قبرص والدنمارك، على الاتحاد الأوروبي للنظر في الاعتراف بأجزاء معينة من سوريا كمناطق آمنة. ومع ذلك، تزعم منظمات حقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية أن مثل هذه الخطوة من شأنها أن تنتهك مبدأ عدم الإعادة القسرية بموجب القانون الدولي، الذي يحظر عودة اللاجئين إلى البلدان التي قد يواجهون فيها التعذيب أو الاضطهاد.

في العام الماضي، كثف لبنان الحملات التي تهدف إلى إعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، بغض النظر عن وضعهم القانوني. قام الجيش اللبناني بترحيل أو إعادة ما لا يقل عن 13,700 سوري، بارتفاع ملحوظ عن 1500 شخص في عام 2022، وفقًا للبيانات المقدمة إلى فورين بوليسي. في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل 2024، وقام الأمن العام اللبناني – الوكالة المسؤولة عن شؤون الأجانب وأمن

الحدود – بترحيل ما لا يقل عن 301 سورياً، وقام الجيش اللبناني بترحيل أو إعادة ما لا يقل عن 1000 شخص من شمال لبنان إلى سوريا، وفقًا لنفس المصادر. تزعم منظمات حقوق الإنسان أن المنظمتين ترحلان السوريين دون احترام الإجراءات القانونية.

تصاعدت التوترات حول وجود اللاجئين السوريين في لبنان في أوائل نيسان/أبريل، عندما تم اختطاف وقتل السياسي باسكال سليمان، وهو عضو في حزب القوات اللبنانية المسيحية. اتهمت القوات اللبنانية في البداية حزب الله بالتورط في مقتله، وهو ما نفاه حزب الله. أدت التحقيقات في وقت لاحق إلى اعتقال عصابة من سبعة مواطنين سوريين اعترفوا بالاعتداء على سليمان في حادث سرقة سيارة ونقل جثته إلى سوريا. في الأيام التي أعقبت مقتل سليمان، اعتدت جماعات لبنانية على المارة السوريين وهددت السوريين لفظيًا إذا لم يغادروا برج حمود، وهي بلدة شمال شرق بيروت.

هذا النوع من المشاعر المعادية للسوريين منتشر في لبنان. كانت الديناميكية واضحة في بيروت في 5 حزيران/يونيو، عندما أطلق مسلح سوري واحد على الأقل النار بالقرب من السفارة الأميركية. في محاولة لمنع التصعيد ضد السوريين، ناشدت السفارة الأميركية الجمهور عبر منصة (إكس) عدم إخراج هذا الحادث من سياقه واستخدامه كسلاح ضد مجتمع اللاجئين في لبنان.

قال جاد شحرور، المتحدث باسم مؤسسة سمير قصير، لمجلة فورين بوليسي إن إلقاء اللوم العلني على اللاجئين السوريين يخدم أجندات السياسيين. والسياسيون لديهم "كل هذه الأدوات... على استعداد لإثارة حملات خطاب الكراهية ضد اللاجئين كلما شعروا أنهم بحاجة إلى كبش الفداء." وفي منتصف نيسان/أبريل، أعلن رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي أنه سيتم ترحيل "معظم السوريين" في لبنان بمجرد اعتراف المجتمع الدولي بالمناطق الآمنة في سوريا. ودعا عصام شرف الدين، وزير النازحين اللبناني، إلى فتح حدود بحرية للسماح للاجئين السوريين بمغادرة لبنان عن طريق البحر والضغط على النازحين السوريين للعودة إلى بلادهم، وهو موقف ردده زعيم حزب الله حسن نصر الله.

قال رمزي قيس، الباحث في هيومن رايتس ووتش، لمجلة فورين بوليسي إنه منذ تموز/يوليو 2023، وثقت المنظمة آلاف عمليات الترحيل الموجزة للسوريين من لبنان من قبل الجيش اللبناني، الذي استهدف مناطق سكنية ومستوطنات خيام.

وقال قيس "تم ترحيل الأفراد المسجلين لدى المفوضية بغض النظر عن وضعهم كلاجئين، بمن فيهم أولئك الذين لديهم مخاوف حقيقية من عودتهم إلى سوريا". وأشار إلى حالات قامت فيها السلطات اللبنانية بترحيل نشطاء المعارضة السورية والمنشقين عن الجيش، فضلاً عن حالات التعذيب وأوامر الإخلاء وحظر التجول للحد من حركة اللاجئين السوريين.

رفعت الفالح وهو منشق عن الجيش السوري يبلغ من العمر 33 عام، لجأ إلى لبنان عام 2022. واعتقلته السلطات اللبنانية في كانون الثاني/يناير لكنه اختفى بعد ذلك. يشير مركز سيدار للدراسات القانونية(CCLS) ، الذي يساعد الأفراد الذين يواجهون التعذيب والاحتجاز التعسفي، إلى أنه ربما تم ترحيله سراً إلى سوريا.

تواصلت فورين بوليسي مع أقارب الفالح في سوريا عبر الهاتف من بيروت. قالوا إنهم اكتشفوا أن الفالح محتجز حاليًا في سجن صيدنايا العسكري بالقرب من دمشق، والمعروف بالعامية باسم "المسلخ البشري". طُلب من الأقارب دفع حوالي 2000 دولار لتسهيل نقل الفالح من السجن إلى القضاء العسكري للمثول أمام المحكمة، لكنهم لم يتمكنوا من تأمين الأموال. أتيحت لأحد أفراد الأسرة فرصة نادرة لزيارة الفالح في السجن وأفاد بأن صحته سيئة بسبب سوء التغذية والتعذيب المنهجي.

قال سعدي الدين شاتيلا، المدير التنفيذي لمركز سيدار إن الجيش اللبناني يقوم بإعادة العديد من اللاجئين مباشرة إلى السلطات السورية دون تحويل قضاياهم أولاً إلى النيابة العامة في محكمة التمييز اللبنانية، وهو عملية تنتهك القانون اللبناني.

وتقع القرارات النهائية بشأن عمليات الترحيل رسمياً على عاتق مدير الأمن العام اللبناني والمدعي العام. عندما يتم القبض على مواطن سوري في لبنان دون إقامة قانونية – أو إذا دخل بعد 24 نيسان/أبريل 2019 – يتم نقله إلى الأمن العام. إذا لم يكونوا مسجلين لدى المفوضية أو لم يكن لديهم إقامة قانونية في لبنان، يتم إعادتهم إلى سوريا. إذا كانوا مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يقوم ممثل بزيارتهم في السجن ليسألهم عما إذا كانوا يريدون العودة طواعية إلى سوريا أو البقاء في لبنان.

من 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 إلى 30 أيار/مايو 2024، تعامل مركز سيدار مع 200 حالة لأفراد معرضين لخطر الترحيل إلى سوريا. من بين هذه الحالات، تم تقديم 126 حالة إلى الأمم المتحدة (بما في ذلك إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وآليات مثل الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي والمقرر الخاص المعني بالتعذيب)، وتم إطلاق سراح 33 شخصًا، وتم ترحيل 28 إلى سوريا. تم القبض على عشرة من المرحلين في سوريا. يجادل شاتيلا بأن الترحيل غير القانوني يشكل أيضاً تعذيباً بموجب المادة 3 من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

في النهاية، يلقي باللوم على السلطات اللبنانية في تأجيج رواية معادية لسوريا ويوافقه شحرور من مؤسسة سمير قصير الرأي. حيث قال إن "خطاب الكراهية ضد اللاجئين يصرف الانتباه عن قضايا لبنان الأعمق مثل الفساد السياسي"، وحث على إيجاد حلول "في توزيع مساعدات شفاف ومساءلة وليس إلقاء اللوم".

تتعلق إحدى القضايا المتعلقة بالتعذيب في مركز سيدار بعبدل، وهو اسم مستعار لرجل يبلغ من العمر 38 عامًا يرغب في عدم الكشف عن هويته لحماية سلامته. وقال عبدل لفورين بوليسي عبر الهاتف إن السلطات اللبنانية اعتقلته عام 2015واتهموه بالقتل والانتماء إلى منظمة إرهابية، وهو ما نفاه. ثم قال إنهم عذبوه لانتزاع اعتراف.

قال "ضربتني مخابرات الجيش اللبناني بخرطوم في جميع أنحاء جسدي. كان هناك مسدس في مكتب التحقيق حيث هددوني بالقتل وضربوني على رأسي بحذائهم.... عندما رأوا الدم... لقد توقفوا عن الضرب. ثم استأنفوا ضربي بالأنبوب عدة مرات وهددوني بصدمات كهربائية وسلموني للنظام".

وخضع منذ ذلك الحين لعملية جراحية مرتين لكنه لا يزال يعاني من ألم شديد. وهو ليس الوحيد؛ في عام 2021، وثقت منظمة العفو الدولية حالات مماثلة لـ 24 لاجئًا سوريًا تم احتجازهم في لبنان بتهم تتعلق بالإرهاب قبل تعرضهم للتعذيب. وطالما استمرت الحكومة اللبنانية في احتجاز السوريين وتهديدهم بالترحيل، فمن المرجح أن تستمر الانتهاكات.

بالنسبة لأولئك الذين أعيدوا إلى سوريا، ينتظرهم مصير أسوأ. كما قال أحد أقارب أحد المرحلين لمجلة فورين بوليسي، "يمكنهم قتله بالتعذيب ودفنه في مقبرة جماعية، كما حدث مع آلاف المعتقلين؛ يمكنهم إعدامه رمياً بالرصاص، أو يمكن أن يموت نتيجةً للأمراض وسوء التغذية".

(ترجمة نورث برس)

المصدر: فورين بوليسي

قمتان متبارزتان تُظهران الحاجة إلى حشد الدعم العربي بشأن أوكرانيا

معهد واشنطن

آنا بورشفسكايا

(اللغة الانجليزية) 28 حزيران 2024

نص المقال: تميل الجهات الفاعلة الرئيسية في الشرق الأوسط إلى عدم الثقة في السردية الأمريكية المتعلقة بالحرب وتستنتج أن بإمكانها جني فوائد اقتصادية أفضل من روسيا، لذلك يتعيّن على واشنطن بذل المزيد من الجهد لإشراك هذه الجهات.

انعقد هذا الشهر اجتماعان دوليان متنافسان هما: اجتماع مجموعة "بريكس" الذي استضافته روسيا في نيجني نوفغورود وقمة حول السلام في أوكرانيا انعقدت في مدينة لوزيرن السويسرية. وتكمن وراء كلٍ من هذين الحدثين المتبارزين رؤية مختلفة بشأن النظام العالمي. فبينما تريد موسكو استبدال النظام الدولي الليبرالي الذي تقوده الولايات المتحدة بعالمٍ متعدد الأقطاب، تريد الدول الغربية الحفاظ على النموذج الحالي. وخلال الكلمة الافتتاحية التي ألقاها وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في نيجني نوفغورود، سلّط الضوء على الدور المتنامي الذي يؤديه تحالف "بريكس" في إنشاء هذا النظام العالمي الجديد - وهو تحالفٌ أسّسته البرازيل وروسيا والهند والصين وانضمت إليه لاحقاً جنوب أفريقيا وإيران ومصر وإثيوبيا والإمارات العربية المتحدة. وفي المقابل، كانت القمة السويسرية - التي تم تنظيمها بالتنسيق مع كييف ولكن دون مشاركة روسيا - تهدف إلى توسيع نطاق الدعم العالمي لرؤية السلام في أوكرانيا. وصرفت موسكو النظر عن هذا الحدث حيث وصفته بأنه "غير مجدي."

كما مثّل الاجتماعان معركة للحصول على الدعم من دول "الجنوب العالمي" في الشرق الأوسط وأفريقيا. فقد رفض عددٌ كبيرٌ من هذه الحكومات الانضمام إلى الجهود الغربية لعزل روسيا خلال حرب أوكرانيا؛ وفي الواقع، أعطى بعضها موسكو منفذاً سمح بصمود اقتصادها وسط الضغوط الغربية، فلم يبقَ أي سبب ملحوظ يدفع الرئيس فلاديمير بوتين إلى تغيير حساباته المتعلقة بالتكلفة والفوائد، أو وقف الحرب، أو التوصل إلى تسوية سلمية حقيقية. ومن المؤسف أن نتائج القمتين المتبارزتين تشير إلى أن معظم الشركاء العرب لا يفكرون في إجراء أي تعديلات مهمة على السياسات في ظل تأجج الحرب.

ما الذي حدث في الاجتماعين؟

إن روسيا هي التي أسّست مجموعة "بريكس"- إذ حفزت موسكو على تشكيلها الأولي في عام 2009 وتولت رئاسة هذه المنظمة في وقتٍ سابقٍ من هذا العام. وكانت القمة المنعقدة في 10 و11 حزيران/يونيو التجمع الأول الذي حصل منذ توسيع مجموعة "بريكس" من خمسة أعضاء إلى تسعة في كانون الثاني/يناير. وشمل هذا الحدث تصريحات لافروف التي شجب فيها الهيمنة الدولية التي يمارسها الغرب بشكلٍ ملحوظٍ، واستخدامه للعقوبات "للتأثير على اختيار نماذج التنمية". وبعد ذلك، وقّع اثنان وعشرون وزير خارجية على بيانٍ مشتركٍ يركز على التخلي عن الدولار، والتعاون في الاقتصاد الرقمي، وإجراء "إصلاح شامل" لـ"الجمعية العامة للأمم المتحدة" و"مجلس الأمن الدولي."

وفي غضون ذلك، ربما كانت القمة التي انعقدت في سويسرا من 15 إلى 16 حزيران/يونيو الجهد الأكثر طموحاً الذي بذلته أوكرانيا حتى الآن لحشد الدعم العالمي لرؤيتها المتعلقة بالسلام، إذ شاركت أكثر من 100 دولة ومنظمة في هذه القمة. وعملت روسيا بنشاطٍ على تقويض الحدث - حيث أشارت تقارير الحكومة السويسرية إلى زيادة الهجمات السيبرانية والمعلومات المضللة في الفترة التي سبقت القمة. وفي النهاية، وقّعت 83 دولة على بيانٍ مشتركٍ يدعو إلى الحفاظ على سلامة أراضي أوكرانيا كأساسٍ للتوصل إلى تسوية سلمية، مع التطرق إلى قضايا أخرى مثل السلامة النووية، والأمن الغذائي، وتبادل الأسرى. وأشاد الرئيس فولوديمير زيلينسكي بهذه القمة لاتخاذها "الخطوات الأولى نحو السلام."

ومع ذلك، فإن غالبية الموقعين على البيان كانوا من الدول الغربية، التي أرسلت أيضاً ممثلين رفيعي المستوى لحضور الحدث. وقد شاركت عدة قوى رئيسية من الجنوب العالمي في القمة لكنها لم توقّع على البيان - لا سيما الهند والمملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا والإمارات العربية المتحدة، وجميعها دولٌ تتمتع بعلاقات تجارية مهمة مع موسكو. ومن المحتمل أن غياب روسيا والأزمة المستمرة في غزة، من بين عوامل أخرى، أقنعا الدول الرئيسية في الشرق الأوسط إما بعدم التوقيع على البيان أو التغيب تماماً عن القمة. وقد حضرت تركيا القمة ووقّعت على البيان، لكن وزير الخارجية هاكان فيدان أشار إلى أن القمة كان من الممكن أن تكون أكثر "توجهاً نحو تحقيق النتائج" لو كانت روسيا

حاضرة. وبعد نشر البيان علناً، أشارت التقارير إلى أن العراق والأردن ورواندا سحبت تواقيعها. أما مصر فركزت بدلاً من ذلك على اجتماع مجموعة "بريكس"، تماماً كما فعلت الصين.

انعدام تحوّل حقيقي في الموقف السعودي أو الإماراتي بشأن أوكرانيا

ازدادت أهمية الدور العالمي لدول الخليج - لا سيما السعودية والإمارات الرائدتان في إنتاج الطاقة - منذ غزو روسيا لأوكرانيا. فقد استفادت الشركات الحكومية السعودية والإماراتية من الأزمة من خلال شرائهما كميات كبيرة من المنتجات النفطية الروسية بأسعارٍ مخفّضة، على الرغم من اعتراضات الولايات المتحدة التي اعتبرت أن هذه المشتريات تدعم موسكو وتقوّض العقوبات الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، سافر بوتين إلى كلا البلدين في كانون الأول/ديسمبر الماضي، الأمر الذي سلّط الضوء بشكل أكبر على استعدادهما لتوطيد العلاقات مع الكرملين. وبناءً على ذلك، حث زيلينسكي بشكلٍ خاصٍ على ضمان مشاركة السعودية في القمة السويسرية. فقد أشارت التقارير الأولية إلى أن الرياض لن ترسل وفداً، لكن وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان حضر القمة في النهاية بعد أن قام زيلينسكي بزيارة الرياض في اللحظة الأخيرة في 12 حزيران/يونيو. وعند وجوده في لوزيرن، أشار الأمير فيصل إلى أن الرياض استفادت من "علاقاتها الإيجابية" مع كلٍ من أوكرانيا وروسيا. وفي الواقع، سعت المملكة إلى لعب دور الوسيط بين موسكو وكييف في فترات مختلفةٍ من الحرب، بدءاً من تسهيل عملية كبيرة لتبادل الأسرى في أيلول/سبتمبر 2022 ووصولاً إلى تقديم أكثر من 400 مليون دولار من المساعدات الإنسانية لأوكرانيا، فضلاً عن استضافة قمة دولية للسلام في آب/أغسطس 2023. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، كان السعوديون يقوّضون بشكلٍ غير مباشرٍ العقوبات الغربية من خلال تعاونهم مع روسيا في قضايا النفط - ليس فقط عبر شراء منتجاتها النفطية كما ذُكر أعلاه، ولكن أيضاً عبر تنسيق تخفيضات الإنتاج التي أبقت أسعار النفط (وبالتالي، ميزانية الحرب الروسية) عائمة. وفي القمة التي انعقدت في سويسرا، أشارت الرياض إلى أن مشاركة روسيا في القمم المستقبلية ستتطلب التوصل إلى "حل وسط صعب"، مما يعني ضمناً أنه سيتعين على أوكرانيا تقديم تنازلاتٍ أكبر مما تتصوره حالياً.

وفي زمن الحرب تميل الإمارات العربية المتحدة إلى ترجيح كفّة موسكو. فمن جهة، أعلنت أبوظبي في وقتٍ مبكرٍ من الأزمة أنها ستقدّم مساعداتٍ إنسانيةٍ لأوكرانيا بقيمة 5 ملايين دولار استجابةً لنداء "الأمم المتحدة"، وصوّتت لصالح عدة قرارات أممية بشأن الغزو الروسي. كما لعبت مؤخراً دور الوسيط في عملية تبادل 180 أسير حربٍ بين أوكرانيا وروسيا. ومن جهة أخرى، حرصت أبوظبي على عدم إدانة موسكو مباشرةً، وفي كانون الثاني/يناير انضمت إلى مجموعة "بريكس" على الرغم من الحملة الدولية المستمرة للضغط على روسيا وإنهاء الحرب.

ولعل الأهم من ذلك هو أن دولة الإمارات أصبحت أكبر شريك تجاري لروسيا في العالم العربي. فقد كانت التجارة الثنائية بين البلدين تنمو بشكلٍ مطردٍ قبل الحرب، واستمرت على هذا المسار بعد ذلك لتصل إلى 9 مليارات دولار في عام 2022، معظمها من الصادرات الروسية. وتشير بعض التقارير إلى أن البلدين يسعيان إلى الوصول إلى 10 مليارات دولار بحلول نهاية عام 2024.

وتشعر الحكومات الغربية بالقلق بشكلٍ خاصٍ إزاء التقارير التي تفيد بأن بعض هذه العمليات التجارية الإماراتية تشمل مواد ذات استخدام مزدوج وخاضعة للعقوبات، مثل رقائق الحاسوب والإلكترونيات التي يمكن استخدامها من قبل روسيا في الحرب. وقبل أسابيعٍ من انعقاد القمة في سويسرا، زار وفد أمريكي دولة الإمارات للضغط على المسؤولين بشأن العلاقات التجارية مع روسيا، وتسليط الضوء على واقع كَوْن بعض الشركات تتهرّب من العقوبات.

التداعيات السياسية

إن مطالبة الشركاء العرب بالمساعدة في عزل روسيا لم تحقق حتى الآن نجاحاً يُذكر. ومع ذلك، لا يزال بإمكان واشنطن بذل المزيد من الجهود لتظهر لهم أن رؤية موسكو لنظام عالمي جديد هي رؤية فاشلة، وأن مخاوفهم بشأن اتخاذ إجراءاتٍ أكثر حزماً مبالغٌ فيها. وإحدى الطرق للقيام بذلك هي إظهار محدودية ما يمكن أن تحققه مجموعة "بريكس"، وإثبات أن نظام التجارة العالمي الشفاف الذي تدعمه الولايات المتحدة سيحقق لهم ثروة أكبر من تلك التي يحققها النموذج الأوليغاركي الذي تقوده روسيا.

أما بالنسبة إلى حرب أوكرانيا، فقد كانت حكومات الجنوب العالمي تروّج لتفضيل عملية سلامٍ يشارك فيها كلا الطرفين المتحاربين بدلاً من تنفيذ عمليةٍ بقيادة كييف. ويبدو أن الترويج لذلك قائم على ثلاثة تصورات راسخة هي: أن الولايات المتحدة كانت غير جديرة بالثقة ومنافقة في علاقاتها مع شركائها في الشرق الأوسط، وأن بإمكانهم جني فوائد حقيقية من موسكو، وأن روسيا ستظل عنصراً ثابتاً في العلاقات الدولية بغض النظر عن كيفية انتهاء الحرب. وعلى نطاقٍ أوسع، لا يصدّق الجنوب العالمي ببساطة السردية الغربية المتعلقة بالحرب.

إن القمة السويسرية قد مهّدت الطريق لمشاركة روسية محتملة في محادثات السلام المستقبلية. ووفقاً لبعض التقارير، يَعتبر زيلينسكي أن السعودية مرشحة رئيسية لاستضافة القمة المقبلة، مما يسلط الضوء على أهميتها بالنسبة لأوكرانيا. وإذا وافقت الرياض على استضافة هذه القمة، فستحظى الولايات المتحدة بفرصة كبيرة لصياغة المحادثات المقبلة وإشراك دول المنطقة في معالجة الهواجس الرئيسية المتعلقة بروسيا.

أما بالنسبة لشروط المحادثات المستقبلية، فيجب على الأقل التوقع من روسيا قبول مبدأ سلامة الأراضي الأوكرانية، حتى لو اقتصر ذلك على المستوى الخطابي في البداية. لكن التوصل فعلياً إلى تسوية دبلوماسية ناجحة يتطلب تغيير حسابات بوتين المتعلقة بالتكلفة والفوائد. وإذا جرت محادثات جوهرية قبل وضع بوتين في موقفٍ خاسرٍ، فسوف يتمتع بنفوذ للتفاوض على تقديم تنازلاتٍ تمنح روسيا الوقت والموارد الكافية لإعادة بناء جيشها ومهاجمة أوكرانيا مجدداً. وفي النهاية، لن تحقق التسوية السلمية السابقة لأوانها أي فوائد كبيرة إذا سمحت لروسيا بمواصلة تهديد أوروبا، والأمن العالمي، والنظام العالمي الليبرالي على المدى الطويل. وكما تُظهر القمتان المنعقدتان هذا الشهر، لا يقتصر النضال من أجل تغيير حسابات بوتين على ساحة المعركة، لذلك يتعين على واشنطن حَشْد طاقاتها الدبلوماسية وفقاً لذلك.

المصدر: معهد واشنطن

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces